ISBA/27/A/2

السلطة الدولية لقاع البحار

الجمعية

Distr.: General
24 May 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والعشرون

كينغستون، 1-5 آب/أغسطس 2022

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي للأمين العام المقدّم بموجب الفقرة 4 من المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

تقرير الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار المقدّم بموجب الفقرة 4 من المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير إلى جمعية السلطة الدولية لقاع البحار عملاً بالفقرة 4 من المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

2 - ويقدم التقرير بالشكل الجديد المتبّع في عامي 2020[(1)] و 2021[(2)]. ويقدم التقرير معلومات عن حالة الاتفاقية والصكوك القانونية ذات الصلة، ومركز المنطقة، وحالة المساهمات في ميزانية السلطة، وحالة عقود الاستكشاف في المنطقة، وموجزا للنتائج الرئيسية للدورة السابقة للسلطة. وإضافةً إلى ذلك، صدر تقرير منفصل وموضّح بالصور بعنوان "كفالة الإدارة والإشراف المستدامين لقاع البحار العميقة ومواردها لصالح البشرية". وينبغي أن يُقرأ ذلك التقرير بالاقتران مع هذا التقرير.

* ISBA/27/A/L.1.

(1) انظر ISBA/26/A/2.

(2) انظر ISBA/26/A/2/Add.1.

160622 310522 22-07742 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - عضوية السلطة

3 - تكون جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أعضاء في السلطة بحكم الواقع. وحتى 22 أيار/مايو 2022، كان هناك 168 طرفا في الاتفاقية (167 دولة، والاتحاد الأوروبي)، وبناء عليه كان ثمة 168 عضوا في السلطة. ولم تصدق أي أطراف جديدة على الاتفاقية أو تنضم إليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

4 - وفي التاريخ ذاته، كان ثمة 151 طرفا في اتفاق عام 1994 المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (150 دولة والاتحاد الأوروبي). وبالتالي، لا يزال هناك 17 عضواً من أعضاء السلطة الدولية لقاع البحار أصبحوا أطرافاً في الاتفاقية قبل اعتماد الاتفاق ولكنهم لم يصبحوا بعدُ أطرافاً في الاتفاق، وهم البحرين وجزر القمر وجزر مارشال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ودومينيكا وسان تومي وبرينسيبي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا والسودان والصومال والعراق وغامبيا وغينيا - بيساو ومالي ومصر.

5 - ووفقاً لما نص عليه قرار الجمعية العامة 263/48 واتفاق عام 1994 نفسه، ينبغي تفسير وتطبيق أحكام الاتفاق والجزء الحادي عشر من الاتفاقية معاً باعتبارهما صكاً واحداً. وتكون الغلبة لأحكام الاتفاق في حالة وجود أي تعارض بين الاثنين. ورغم أن أعضاء الاتفاقية الذين ليسوا أطرافا في الاتفاق يشاركون بالضرورة في أعمال السلطة، فإن انضمامهم إلى الاتفاق من شأنه أن يحول دون وقوع أي تضارب محتمل، وهم يشجَّعون بقوة على أن يصبحوا أطرافا فيه في أقرب فرصة ممكنة. ولهذا الغرض، يكتب الأمين العام سنويا إلى الدول المعنية منذ عام 1998 لحثها على أن تصبح طرفا في الاتفاق، وقد كتب إليها مجددا في 11 شباط/فبراير 2022.

ثالثا - المنطقة

6 - تُعرَّف المنطقة في الاتفاقية بأنها قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية. وبناء على ذلك، فإن تعيين الحدود الجغرافية الدقيقة للمنطقة يتوقف على ترسيم حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك ترسيم حدود الجرف القاري خارج مسافة 200 ميل بحري من خط الأساس للبحر الإقليمي. ويتعين على الدول الساحلية، بموجب الفقرة 2 من المادة 84 من الاتفاقية، القيام بالإعلان الواجب عن الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية، ويتعيّن عليها لدى تبيان خطوط الحد الخارجي للجرف القاري أن تودع نسخة لكل خريطة من تلك الخرائط أو قائمة من تلك القوائم لدى الأمين العام للسلطة. وبلغ عدد أعضاء السلطة الذين أودعوا هذه الخرائط والقوائم لدى الأمين العام 10 أعضاء وهم أستراليا وأيرلندا وباكستان وتوفالو وفرنسا (بخصوص غوادلوب، وغيانا، وجزر كيرغولن، والمارتينيك، وكاليدونيا الجديدة، ولاريونيون، وجزيرتي سانت بول وأمستردام)، والفلبين وكوت ديفوار والمكسيك وموريشيوس ونيوي.

7 - وإلى أن تُرسم بدقة جميع مناطق الجرف القاري حتى مسافة 200 ميل بحري وما بعدها، يتعذّر تعيين الحدود الجغرافية للمنطقة بشكل مؤكد، ويخلق ذلك صعوبة واضحة للسلطة وأعضائها. ولذا يحث الأمين العام جميع الدول الساحلية على إيداع هذه الخرائط أو قوائم الإحداثيات في أسرع وقت ممكن بعد تعيين خطوط الحدود الخارجية لجرفها القاري، حتى مسافة 200 ميل بحري وما بعدها، طبقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. وترسل الأمانة سنويا مذكرة شفوية تطلب إيداع هذه الخرائط أو قوائم الإحداثيات. وأُرسلت آخر مذكرة في 31 كانون الثاني/يناير 2022.

رابعا - البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها

8 - اعتمدت الجمعيةُ البروتوكولَ المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها في 27 آذار/مارس 1998، ودخل البروتوكول حيز النفاذ في 31 أيار/مايو 2003. وثمة 47 دولة طرفا في البروتوكول، وهي: الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبولندا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، وجامايكا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وشيلي، والعراق، وعمان، وغانا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، والكاميرون، وكرواتيا، وكوبا، وليتوانيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، والهند، وهولندا. ووقّع على البروتوكول 11 دولة أخرى ولكنها لم تصدّق عليه بعد، وهي: إندونيسيا، وباكستان، وجزر البهاما، والسودان، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، واليونان. وظل عدد الأطراف دون تغيير منذ التقرير السابق.

9 - وينصّ البروتوكول على جملة أمور منها توفير الحماية الأساسية لممثلي أعضاء السلطة أثناء حضورهم اجتماعات السلطة أو سفرهم ذهاباً أو إياباً لحضور تلك الاجتماعات. ويَمنَح البروتوكول أيضا الخبراء المكلفين بمهام لحساب السلطة الامتيازات والحصانات اللازمة لأداء وظائفهم باستقلالية خلال فترة أداء مهامهم وخلال الوقت الذي يقضونه في رحلات متصلة بهذه المهام.

10 - وأعضاء السلطة الذين لم يصبحوا بعدُ أطرافاً في البروتوكول يُشجعون بقوة على اتخاذ الخطوات اللازمة للانضمام إليه في أقرب فرصة ممكنة. وقد أرسلت الأمانة مذكرة شفوية لهذا الغرض في 11 شباط/فبراير 2022.

خامسا - الميزانية وحالة المساهمات

ألف - الميزانية

11 - وافقت الجمعية العامة في الدورة السادسة والعشرين المعقودة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 على ميزانية الفترة المالية 2021-2022 بمبلغ 280 411 19 دولارا[3].

باء - حالة المساهمات

12 - وفقا للاتفاقية واتفاق عام 1994، تغطى المصروفات الإدارية للسلطة من الأنصبة المقررة على أعضائها إلى أن تتوفر لدى السلطة أموال كافية من مصادر أخرى لتغطية تلك المصروفات. ويستند جدول الأنصبة المقررة إلى جدول الأنصبة المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة، مع تعديله على ضوء الاختلافات في العضوية. وتلقت السلطة حتى 30 نيسان/أبريل 2022 ما نسبته 59 في المائة من قيمة الاشتراكات في ميزانية عام 2022 المستحقة على الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي.

13 - وفي 30 نيسان/أبريل 2022، بلغ مجموع الاشتراكات التي لم تسددها الدول الأعضاء 758 139 1 دولارا عن الفترات المالية السابقة (1998-2021). وترسَل بانتظام إخطارات بشأن المتأخرات

(3) انظر ISBA/26/A/19.

إلى الدول الأعضـــاء المعنية. ووفقا للمادة 184 من الاتفاقية والمادة 80 من النظام الداخلي للجمعية، لا يكون لعضو من أعضاء السلطة يتأخر في سداد مساهماته المالية حق التصويت إذا كان المبلغ المتأخر يساوي مبلغ المساهمة المستحقة عليه عن السنتين السابقتين بالكامل أو يزيد عليه. وفي 30 نيسان/أبريل 2022، كان على الدول الستين التالية الأعضاء في السلطة مساهمات تأخّر دفعها سنتين أو أكثر: الأردن، أنغولا، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرازيل، بربادوس، بليز، بنن، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، تشاد، توغو، تونس، الجبل الأسود، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دولة فلسطين، دومينيكا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السنغال، السودان، سورينام، سيشيل، الصومال، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، الكاميرون، كوبا، الكونغو، الكويت، ليبريا، ليسوتو، مالي، مقدونيا الشمالية، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيوي، هايتي، هندوراس، اليمن.

14 – وفي 30 نيسان/أبريل 2022، بلغ رصيد صندوق رأس المال المتداول 695 692 دولارا مقابل مستوى معتمد قيمته 000 750 دولار.

15 – ويتعين على كل متعاقد أن يدفع نفقات عامة سنوية نظير الإشراف على عقود الاستكشاف وإدارتها. ويُدفع هذا المبلغ عند تقديم التقرير السنوي (31 آذار/مارس من كل عام). وفي عام 2022، كان من المقرر تقديم 31 تقريرا سنويا، وهو ما يمثل إجمالي إيرادات من النفقات العامة قدره 000 480 2 دولار. ودفع جميع المتعاقدين الرسوم العامة بالكامل ولم تكن هناك مبالغ مستحقة الدفع.

جيم – حالة صناديق التبرعات الاستئمانية

16 – بلغ رأس مال صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة 567 563 3 دولارا في كانون الثاني/يناير 2022. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها بشأن تنفيذ نهج برنامجي إزاء تنمية القدرات[4]، أن يضع وينفذ استراتيجية مكرسة لتنمية القدرات، بما في ذلك استعراض اختصاصات الصندوق للسماح بصفة خاصة باستخدام رأس مال الصندوق لدعم أنشطة التدريب والمساعدة التقنية. وقدّم الأمين العام إلى اللجنة المالية في عام 2022 مقترحات بشأن نموذج منقح لتشغيل الصندوق[5].

17 – وفيما يتصل بالصندوق الاستئماني للتبرعات المنُشأ لتمويل تكاليف مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والفنية واللجنة المالية، بلغ الرصيد المتبقي في الصندوق 334 180 دولارا في 30 نيسان/أبريل 2022، بما في ذلك مساهمة وردت مؤخرا من المملكة المتحدة (000 10 دولار) ومساهمات طوعية من خمسة متعاقدين قدم كل منهم مبلغ 000 6 دولار في عام 2021[6].

(4) ISBA/26/A/18.

(5) انظر ISBA/27/FC/3.

(6) خلال الدورة الرابعة والعشرين، قررت الجمعية، كحلّ مؤقت وعلى أساس طوعي، إدراج مساهمة إضافية بقيمة 000 6 دولار في فاتورة رسوم النفقات العامة السنوية الموجّهة للمتعاقدين، مع منحهم إمكانية اختيار عدم دفعها. وستُوجه هذه المساهمات باعتبارها تبرعات إلى صندوق التبرعات الاستئماني بغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعاتهما (انظر ISBA/24/A/11).

18 - وفيما يتصل بالصندوق الاستئماني للتبرعات لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة من الدول النامية في اجتماعات المجلس، بلغ الرصيد المتبقي في الصندوق 073 24 دولارا في 30 نيسان/أبريل 2022، بما في ذلك مساهمة وردت مؤخرا من المملكة المتحدة (000 10 دولار).

19 - وفيما يتصل بصندوق التبرعات الاستئماني المنشأ لتوفير الأموال اللازمة ذات الصلة بعمل الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار المعني بشؤون المؤسسة، وردت في الآونة الأخيرة مساهمات من المملكة المتحدة (000 10 دولار) ومالطة (339 11 دولارا). وبلغ رصيد الأموال المتاح 082 17 دولارا.

20 - وفيما يتصل بصندوق التبرعات الاستئماني المنشأ لتقديم دعم من خارج الميزانية للسلطة، وردت مساهمات إجمالية قدرها 663 995 1 دولارا. وبلغ رصيد الصندوق 565 735 دولارا في 30 نيسان/أبريل 2022.

سادسا - الأمانة

21 - تشمل المهام الرئيسية للأمانة تقديم الدعم إلى الأمين العام؛ وإعداد التقارير والوثائق الأخرى التي تيسر مداولات الأجهزة الرئيسية الأخرى واتخاذها القرارات؛ وإصدار المطبوعات والنشرات الإعلامية والدراسات التحليلية ونشر المعلومات عن أنشطة السلطة وقراراتها؛ وتنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية وحلقات العمل وتقديم الخدمات لها؛ وتنفيذ برامج العمل والسياسات التي وضعتها الأجهزة الرئيسية الأخرى؛ وضمان الامتثال لخطط العمل الخاصة بالاستكشاف والاستغلال؛ وأداء وظائف المؤسسة إلى أن تبدأ في العمل بشكل مستقل.

22 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2022، بلغ عدد الوظائف الثابتة في الأمانة 48 وظيفة (28 من الفئة الفنية، ووظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية، و 19 وظيفة من فئة الخدمات العامة)، مع 5 وظائف إضافية تموّل من الأموال والبرامج الخارجة عن الميزانية. وخلال عام 2022، ترك ثلاثة موظفين العمل في المنظمة (استقالة واحدة، وانتهاء مدة إعارة، وتقاعد واحد). وتبلغ نسبة النساء ستين في المائة من مجموع موظفي الأمانة.

23 - والسلطة الدولية لقاع البحار، بصفتها عضوا مشاركا في النظام الموحد لمنظمات الأمم المتحدة، تساهم في أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية وتشارك فيها، وتستخدم الخدمات والأدوات التي تقدمها الأمم المتحدة مثل نظام Inspira، ومركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية (OneHR)، وإدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن. وتساهم السلطة أيضا في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. ويضمن ذلك الاستفادة من ترتيبات الإجلاء في حالات الكوارث وعمليات الإجلاء الطبي ويمكّن السلطة من المشاركة في شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات وفي أفرقة العمل ذات الصلة المعنية بالتدريب الأمني. والسلطة الدولية لقاع البحار ليست حاليا عضوا في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنفيذ، ولكنها تدرس الدعوة التي تلقتها للانضمام بصفة مراقب إلى ثلاث شبكات ذات صلة تابعة للمجلس، وهي شبكة الموارد البشرية، وشبكة المالية والميزانية، والشبكة الرقمية والتكنولوجية.

24 - وعلى غرار معظم مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة، أنشأت السلطة نظاما من مستويين لإقامة العدل. وتتألف إجراءات الدرجة الابتدائية من مجلس طعون مشترك أنشئ وفقا للفصل الحادي عشر من النظام الإداري للموظفين. ويمكن الطعن في قرارات مجلس الطعون المشترك أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف. والمحكمة ذات اختصاص أيضا للنظر في الطعون المقدمة ضد قرارات اللجنة الدائمة العاملة

باسم مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة حين تستند الطعون إلى ادعاء مخالفة القرارات للنظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة [7]. وفي ضوء التطورات الأخيرة في اجتهادات محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، أصبح من الضروري في عام 2022 أن يعدّل الأمين العام النظام الإداري لموظفي السلطة من أجل منح مجلس الطعون المشترك سلطة إصدار قرار خطي يكون ملزما لكل من مقدم الطلب والأمين العام[8]. وأدخلت أيضا تعديلات تبعية على الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والسلطة توسع نطاق اختصاص محكمة الأمم المتحدة للاستئناف ليشمل السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بالدعاوى التي تدعي عدم الامتثال لشروط التعيين أو عقود عمل موظفي السلطة الدولية لقاع البحار[9].

سابعا - الدورات السابقة للسلطة

ألف - الدورة السادسة والعشرون للسلطة

25 - يُشار إلى أن الدورة السادسة والعشرين لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار قد افتُتحت في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وانتُخب الممثل الدائم لفرنسا لدى السلطة الدولية لقاع البحار، دينيس ويبو، رئيسا للجمعية في دورتها السادسة والعشرين. وخلال عامي 2020 و 2021، اتخذت الجمعية عددا من القرارات بموجب إجراء الموافقة الصامتة. واستأنفت الجمعية اجتماعاتها المعقودة بالحضور شخصيا في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021 في كينغستون.

26 - وفي الاجتماعات المعقودة في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، أحاطت الجمعية علما بالقرارات المتخذة في إطار إجراء الموافقة الصامتة[10]. وأجرت الجمعية مناقشة عامة بشأن التقرير السنوي للأمين العام[11]. ونظرت أيضا في تقارير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى التي أعدتها السلطة للفترة 2019-2023، فضلا عن تقرير الأمين العام عن تنفيذ خطة عمل السلطة الدولية لقاع البحار لدعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة[12]. وبعد النظر في تقرير الأمين العام تنفيذ خطة العمل، قررت الجمعية ما يلي: (أ) الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في التقرير؛ (ب) الطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود لتعبئة الموارد من أجل توفير الدعم المالي لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية للبحوث في إطار خطة العمل للبحوث العلمية البحرية؛ (ج) تشجيع جميع أعضاء السلطة والدول الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتقنية والمنظمات الخيرية والشركات والأشخاص العاديين على المساهمة في تنفيذ خطة العمل للبحوث العلمية البحرية.

---

(7) إن السلطة الدولية لقاع البحار، بصفتها عضوا في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، تخضع لولاية محكمة الأمم المتحدة للاستئناف في هذه الأمور.

(8) انظر ISBA/ST/SGB/2020/1/Amend.1.

(9) ISBA/16/C/4، المرفق الأول.

(10) انظر ISBA/26/A/29.

(11) ISBA/26/A/2 و ISBA/26/A/2/Add.1.

(12) ISBA/26/A/25.

27 - ونظرت الجمعية العامة في تقرير تكميلي أعدته اللجنة المالية[13] واتخذت قرارا بشأن المسائل المالية ومسائل الميزانية[14]. وأحاطت الجمعية العامة علما بتقرير أعدته اللجنة المالية عن وضع القواعد والأنظمة والإجراءات المتصلة بالإنصاف في تقاسم المنافع المالية وغيرها من المنافع الاقتصادية المتأتية من الأنشطة المنفذة في المنطقة[15].

28 - وانتخبت الجمعية ثلاثة أعضاء لملء الشواغر في اللجنة المالية للمدة المتبقية من فترة الولاية الحالية التي ستنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وهم: كريستوفر هيلتون (المملكة المتحدة)، وكاجال بهات (الهند)، وتياجو بوجيو بادوا (البرازيل).

29 - ومنحت الجمعية مركز المراقب لمؤسسة ساساكاوا للسلام ومنظمة رعاية المحيطات.

باء - الجلسات المستأنفة التي عقدها المجلس

30 - استأنف المجلس في الفترة من 6 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 في كينغستون، جامايكا، اجتماعاته المعقودة بالحضور شخصيا برئاسة العميد البحري (المتقاعد) محمد خورشيد علم (بنغلاديش) وأحاط المجلس علما بالقرارات التي اتخذها في إطار إجراء الموافقة الصامتة في عامي 2020 و 2021[16]. واعتمد خريطة طريق للمضي قدما في العمل على مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة في عام 2022[17].

31 - ووافق المجلس على سبعة طلبات لتمديد سبعة عقود لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن في المنطقة لفترة خمس سنوات، مقدمة من منظمة إنترأوشنميتل المشتركة، ومؤسسة الإنتاج الجنوبية للعمليات الجيولوجية البحرية، وحكومة جمهورية كوريا، وشركة تنمية موارد أعماق المحيطات، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات، ومعهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار، والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية[18].

32 - واتخذ المجلس قرارا بشأن استعراض خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون، بما في ذلك الموافقة على تعيين أربعة مناطق إضافية ذات أهمية بيئية خاصة لتعزيز فعالية شبكة المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة في منطقة كلاريون - كليبرتون[19].

33 - وقرر المجلس تمديد ولاية الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار المعني بشؤون المؤسسة حتى نهاية الدورة السابعة والعشرين للمجلس، وقرر مواصلة نظره في المسائل المتصلة بالمؤسسة في دورته المقبلة[20].

---

(13) ISBA/26/A/10/Add.1-ISBA/26/C/21/Add.1.

(14) ISBA/26/A/33.

(15) ISBA/26/C/39-ISBA/26/A/24.

(16) انظر ISBA/26/C/48.

(17) انظر ISBA/26/C/13/Add.1، المرفق.

(18) انظر ISBA/26/C/49 و ISBA/26/C/50 و ISBA/26/C/51 و ISBA/26/C/52 و ISBA/26/C/53 و ISBA/26/C/54 و ISBA/26/C/55.

(19) ISBA/26/C/58.

(20) انظر ISBA/26/C/57.

34 - وانتخب المجلس راميش سيثورامان (الهند) لملء المقعد الشاغر في اللجنة القانونية والتقنية للجزء المتبقي من فترة الولاية الحالية، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

35 - وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس على مذكرة تفاهم بين السلطة ورابطة بلدان حافة المحيط الهندي.

36 - وعُقد الجزء الأول من الدورة السابعة والعشرين للمجلس في الفترة من 21 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2022 في شكل مختلط. وانتُخب توماس أبراموفسكي (بولندا) رئيسا للمجلس في دورته السابعة والعشرين.

37 - ووافق المجلس في اجتماعاته على طلب لتمديد عقد استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن الممنوح لحكومة الهند لمدة خمس سنوات[21].

38 - وواصل المجلس النظر على سبيل الأولوية في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة[22]. وعقدت الأفرقة العاملة غير الرسمية الثلاثة التي أنشأها المجلس في شباط/فبراير 2021 اجتماعاتها الأولى بالحضور شخصيا وناقشت ما يلي: (أ) حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها (ميسّرة المناقشة: رايجيلي تاغا (فيجي))، (ب) التفتيش والامتثال والإنفاذ (ميسّرة المناقشة: مورين ب. تامونو (نيجيريا))، (ج) المسائل المؤسسية (ميسِّرتا المناقشة: جورجينا غيلين غريلو (كوستاريكا) وكونستانزا فيغيروا سيبولفيدا (شيلي)). وتلقت الميسِّرات مقترحات بشأن مشاريع الأنظمة ذات الصلة ومشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية في نيسان/أبريل 2022. وستقدّم كل ميسّرة نصّا عن الموضوع الذي يسّرت مناقشته لينظر فيه المجلس خلال الجزء الثاني من الاجتماعات في تموز/يوليه 2022.

39 - وفي 21 و 22 آذار/مارس، عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها، برئاسة أولاف مايكلبوست (النرويج)، اجتماعه الرابع بالحضور شخصيا. وسيقدم الرئيس مذكرة إحاطة لينظر فيها المجلس في تموز/يوليه 2022.

40 - واستمع المجلس إلى تقرير شفوي قدمه رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها، وإلى تقارير شفوية قدمتها ميسّرات الأفرقة العاملة غير الرسمية الثلاثة[23].

41 - ونظر المجلس في الجزء الأول من دورته السابعة والعشرين في تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة[24].

42 - ونظر المجلس أيضا في تقرير الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار المعني بشؤون المؤسسة[25].

---

(21) انظر ISBA/27/C/15 و ISBA/27/C/18.

(22) ISBA/27/C/15.

(23) انظر ISBA/27/C/21، المرفق.

(24) ISBA/27/C/16.

(25) ISBA/27/C/14.

ثامنا - حالة عقود الاستكشاف

43 - تتعلق العقود حاليا بكل من الموارد المعدنية الثلاثة التي اعتمدت السلطة الدولية لقاع البحار أنظمةً بشأن التنقيب عنها واستخراجها. وهذه الموارد هي العقيدات المؤلفة من عدة معادن، والكبريتيدات المتعددة الفلزات، وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت.

44 - وفي 31 أيار/مايو 2022، كان عدد عقود الاستكشاف التي بدأ نفاذها 31 عقدا، منها 19 عقدا للعقيدات المؤلفة من عدة معادن، و 7 عقود للكبريتيدات المتعددة الفلزات، و 5 عقود لقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت.

45 - وفي كانون الثاني/يناير 2022، أبلغ الأمين العام أعضاء السلطة بأنه تلقى إخطارا من شركة Companhia de Pesquisa de Recursos Minerais S.A. تعلمه فيه باعتزامها التخلي عن كامل حقوقها في منطقة الاستكشاف دون أن تفرض عليها أي عقوبات، على النحو المحدد في العقد الذي مُنح لها لاستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت، وإخطارا من البرازيل تعلمه فيها بإنهاء تزكيتها تلك الشركة. وتعهّد المتعاقد بالوفاء بجميع المسؤوليات القانونية المعلقة بموجب العقد، ولا تزال تفاصيل هذه المسؤوليات وتوقيت تنفيذها قيد المناقشة بين الأمانة والمتعاقد والدولة المزكّية.

46 - عملا بنظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة، تلقى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار في 21 كانون الأول/ديسمبر 2021 من شركة Circular Metals Tuvalu Ltd. طلبا للموافقة على خطة عمل لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن في منطقة كلاريون - كليبرتون في المحيط الهادئ. وبدأت اللجنة القانونية والفنية النظر في الطلب في آذار/مارس 2022.

تاسعا - الجمعية العامة للأمم المتحدة واجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقية

47 - في 29 نيسان/أبريل 2022، أدلى الأمين العام ببيان أمام الاجتماع غير الرسمي للجمعية العامة المعقودة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الاتفاقية. وأدلى ببيانات أيضا رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار، ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية للأمم المتحدة ومستشارها القانوني، ورئيس محكمة العدل الدولية، ورئيس لجنة حدود الجرف القاري.

48 - وفي الاجتماع الثاني والثلاثين للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في الفترة من 13 إلى 17 حزيران/يونيه 2022، قدّم الأمين العام معلومات عن الأنشطة التي نفذتها السلطة منذ اجتماع الدول الأطراف السابق.

عاشرا - المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام

49 - في 15 آذار/مارس 2022، أدلى الأمين العم ببيان في الاجتماع الرابع للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

50 - وأبرز البيان مجموعة من المسائل التي يحتمل أن تكون مهمة للمناقشات في المؤتمر الحكومي الدولي. ونظرا إلى ولاية المؤتمر الحكومي الدولي، أشار الأمين العام في بيانه إلى مواضيع تتعلق بالاتساق

مع الاتفاقية واتفاق عام 1994. وأشـــار أيضـــا إلى التعاون بين القطاعات من أجل إدارة التنوع البيولوجي البحري بفعالية، بما في ذلك بعض الترتيبات التعاونية التي أبرمتها السلطة مع المنظمات الدولية المختصة. وإضافة إلى ذلك، وصَفَ التقدم المحرز بشأن الترتيبات الممكنة لتقاسم المنافع بإنصاف؛ وعرَضَ بإيجاز مبادرات متعددة بشأن بناء القدرات والتدريب تتماشى مع ولاية السلطة بموجب الاتفاقية. وفي الختام، أعرب عن استعداده لمواصلة المناقشة مع الوفود بشأن الطرق التي يمكن عبرها أن تقدم السلطة، في إطار ولايتها الحالية، دعما لبعض المسؤوليات المحددة الموكلة إلى الآليات التي ستُشكل لإحياء اتفاق التنفيذ الجديد الذي يجري التفاوض عليه في المؤتمر الحكومي الدولي.

حادي عشر - تقرير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023

51 - في انتظار الموافقة على خطة عمل الاستغلال الأولى، يجب على السلطة أن تركز على مجالات العمل الـــ 11 الواردة في الفقرة 5 من الفرع 1 من مرفق اتفاق عام 1994. وفي ضوء نتائج الاستعراض الدوري الأول للنظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة 154 من الاتفاقية، اعتمدت الجمعية في عام 2018 الخطة الاستراتيجية الأولى للسلطة للفترة 2019-2023[26]. وتجسد الخطة الاستراتيجية رؤية تنفيذ الجزء الحادي عشر والأحكام الأخرى المتعلقة بالمنطقة بموجب الاتفاقية والاتفاق. وتقدم الخطة توجيهات لوضع وتنفيذ ولاية الســـلطة بموجب الاتفاقية والاتفاق، مع إيلاء الاعتبار لعبء العمل الحالي والمتوقع، والموارد والقدرات، وكذلك للاتفاقات والعمليات والمبادئ والأهداف الدولية الأخرى ذات الصـــلة، بما في ذلك خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030. وقد اكتملت الخطة الاســـتراتيجية باعتماد الجمعية في دورتها الخامســـة والعشرين خطة العمل الرفيعة المستوى للسلطة للفترة 2019-2023[27]. وفي هذا القرار نفسه، اعتمدت الجمعية أيضا مجموعة من مؤشرات الأداء لتقييم أداء السلطة فيما يتعلق بتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية. ووُضِع كل مؤشر بغرض إتاحة رصد وقياس الإنجازات المتحققة في إطار الخطة الاستراتيجية على امتداد فترة السنوات الخمس المحددة لها.

52 - وجمّعت الأمانة التقييم الأول لمؤشرات الأداء لعامي 2019 و 2020 (حتى 31 أيار/مايو 2020) وهو مُرفق بتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية في دورتها الســادســة والعشــرين[28]. ويشــكل ذلك خط الأســاس لرصــد التحســينات المحتملة مقارنة بالمؤشــرات. وســيُقَدَّم إلى الجمعية في عام 2022 تقييم للفترة 2021-2022.

53 - وجمّعت الأمانة التقييم الأول لمؤشـــرات الأداء لفترة الإبلاغ 2019-2020 (حتى 31 أيار/مايو 2020) وهو مُرفق بالتقرير المقدم في تموز/يوليه 2020 (ISBA/26/A/2، المرفق الأول-ألف). وفي تشـــرين الثاني/نوفمبر 2021، قدم الأمين العام إضـــافة إلى التقرير (ISBA/26/A/2/Add.1). ووفقا للممارسة المتبعة حتى الآن، سيقدَّم تقييمٌ مستكمل وموحد بناء على مؤشرات الأداء في عام 2023 في سياق التقرير السنوي للأمين العام. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن حالة إنجاز الإجراءات الرفيعة المستوى والنواتج ذات الصلة التي كُلفت بها الأمانة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير 2021-2022 في الوثيقة ISBA/27/A/2/Add.1.

(26) ISBA/24/A/10، المرفق.

(27) انظر ISBA/25/A/15 و ISBA/25/A/15/Corr.1.

(28) ISBA/26/A/2.